

الشعب المصري من أكثر الشعوب إيماناً بالقضاء والقدر، شعب لا يهتم إلا لكرامته ولا يثار سوى لشرفه ولا يثور إلا بعد ظلم وصبر، شعب يحمل جملة من المتناقضات، فرغم حبه الشديد للحياة وتمسكه الأشد بالاستمرار فيها، نجده من أكثر الشعوب إقبالاً على الموت إذا ما تعارضت فكرة الموت مع عيشته كريماً على الأرض. وهذا ما جعله خير رادع لكافة القوى الإمبريالية التي غزت أراضيه على مر التاريخ، وانتهى من عراكه الطويل من أجل الاستقلال واستعادة الكرامة إلى الدخول في صراع أطحن مع حكامه المصريين الذين نهبوا حاضره ليضعوه في مستقبل أبنائهم؛ وهب الشعب ثائراً لتغيير المشهد وتحرير المستقبل المحتل لدى حفنة من المتآمرين على امتلاكه.. وسقط الحاكم وراح الشعب يبحث عن البديل. بحث في قمة السطحية والاستهتار لا يرقى لحجم ولا قيمة الدماء التي سفكت من أجله ولا لخطورة المرحلة التي يعيشها الشعب ولا لمستوى أحلامه. حالة من اللامبالاة والاسترخاء أصابت الشعب المصري في مرحلة حاسمة لاختيار رئيساً يخلف في التاريخ وعلى الأرض رمسيس ومحمد علي باشا والزعيم جمال عبد الناصر.

فبعد سقوط مبارك تنازعت الأهواء على كرسي الرئيس، وحبد الليبراليون أن يكون

توافقياً يمثل كل التيارات "رئيس أربعة في واحد" متغافلين كعادتهم إرادة الشعب وأن الرئيس لن يأتي إلا من خلال صناديق انتخابات حرة، المتحكم الأول والأوحد فيها هو حزب الكنبه كما يطلقون أو الأغلبية الصامتة التي ينكرون دائماً تواجدها، وينصبون أنفسهم دائماً وصايا عليها واصمين إياها بالغباء وسوء الإدراك والتصرف وعدم امتلاك الرؤية للمستقبل.. ولم يدرك الليبراليون أن هذه الأغلبية إن لم تكن تمتلك الرؤية وحنكة الحوار فإنها تمتلك القدرة على صناعة المستقبل وتشكيل سياساته من خلال هيمنتها على صناديق التصويت والاقتراع؛ ولعل هذا التجاهل أو ذاك الإنكار سوف يعود بكل هذه الأطياف مائة خطوة للوراء، فقد تأتي هذه الأغلبية برئيس ترفضه معظم الحركات السياسية وخاصة الليبرالية منها، وهنا يحدث تصادم حاد بين الليبراليين والرئيس مشابهاً لتصادمهم المشطي مع البرلمان. ولكن إذا حدث هذا التصادم فهل سوف تلجأ الميادين الليبرالية إلى تعيين رئيساً موازياً كالبرلمان الموازي الذي يسعوا اليوم لتشكيله؛ وبذلك يكونوا قد صنعوا لأنفسهم دولة جديدة داخل الدولة الأم، وفي ذلك دعوة غير مباشرة للانفصال من النسيج الوطني. فهل من المنطقي أن يحتزل الليبراليون إرادة ٩٠ مليون مواطن في إرادة ٥٠ شخصاً قرروا الاجتماع سوياً لاختيار الرئيس القادم؟ وعلى أية حال فإذا كانت هذه هي المعضلة فكيف تتفادها؟ وهل من الممكن أن نتفق جميعاً على شخص وشخصية الرئيس، وإذا كان؛ الاختلاف في الرأي وارد؛ فعلى أن نبحت عن الفضيلة فيه.

وعلى الجانب الآخر فقد أثبتت الجماعة أنها الأشد ذكاءً والأكثر حنكة في شؤون السياسة من الليبراليين الذين وضعوا أجل همهم في كرسي الرئاسة بدعمهم لأشخاص ربما اختلف الشارع المصري حول مدى مصداقيتهم أو على الأقل لم يحظوا برضا عام، في الوقت الذي توغلت فيه الجماعة في كافة المؤسسات الرئيسية بالدولة فمثلت الأغلبية

في مجلسي الشعب والشورى "السلطة التشريعية" ومعظم النقابات العمالية والمهنية "الجهات الرقابية" وراحوا يتحسسون الطريق للمؤسسات التنفيذية فاستقطبوا لصفوفهم فيلقًا من رجال الشرطة وطالبوا بقبول دفعة شرطية جديدة من أبناء الجماعة، وتصالحوها مع الجيش .. وتعارضوا مع المنشقين من أبناء الجماعة الذين انشقوا طمعًا في كرسي الرئيس؛ فتلقفتهم خيابة الليبراليين، ففقدوا جزءًا كبيرًا من شعبيتهم في الشارع .. وبذلك تكون الجماعة قد وضعت أيديها على المشهد السياسي برمته في إطار من الرضا الشعبي شبه العام دون أن يفقدوا شيئًا من أحلامهم بل أخذوا أكثر مما كانوا يظنون .. ففي الوقت الذي أصبحت فيه الجماعة هي الطرف الأكثر تأثيرًا في إعداد الدستور المصري انشغل الليبراليون بتشكيل مجلسًا لقيادة الثورة من أنفسهم بالإضافة إلى انشغالهم بملف محاكمات الرئيس المخلوع وأعدائه .. اهتمامات غير متكافئة وخطوات تحسب كلها لذكاء الجماعة .. ووفقًا لجملة الإنجازات التي حققتها الجماعة يصبح الرئيس ليس سوى رمزًا شرفيًا للسلطة أو استكمالًا للشكل العام للدولة ووجهتها، تحركه أهداف الجماعة في إطار من الشرعية العامة، فإن جاء الرئيس من خلفياتهم كان توافقيًا .. وإن خرج عن عباؤهم فالسلطة في أيديهم.

